العرب
الخميس 2019/07/25
السنة 42 العدد 11418

# حزب الله ينتقل من المهادنة إلى الصدام مع خصوم الداخل

## جنبلاط يقترح حلا وسطا لقضية قبرشمون لفك عقدة مجلس الوزراء

الأوضاع الخارجية الضاغطة تؤثر على سياسة حزب الله في الداخل اللبناني، وهو ما يظهر بشكل جلي في توجهه نحو اعتماد مقاربة صدامية تستهدف إخضاع القوى المتحفظة على توجهاته الإقليمية.

بيروت - كشفت التطورات الأخيرة على الساحة اللبنانية بدءا بقضية معمل آل فتوش مرورا بحادثة قبرشمون وما استتبعها من تعطيل لا يزال متواصلا لمجلس الوزراء وصولا إلى استهداف وزير العمل "القواتي"، عن تغير في توجه حزب الله الذي كان لوقت قريب يميل إلى سياسة النأي بالنفس قدر الإمكان عن التجاذبات وترك الباب مواربا للتهدئة مع الخصوم.

تعتبر أوساط سياسية لبنانية أن الحزب أصبح يتبنى نهجا صداميا في مسعى لإخضاع القوى المناوئة له أو تلك التي لديها تحفظات على سياساته، وفق القاعدة الذهبية "من ليس معي فهو ضدي"، لافتة إلى أن هناك بالواضح استهدافا ممنهجا من الحزب وحلفائه لرئيس الحكومة سعد الحريري والزعيم الدرزي وليد جنبلاط وأيضا حزب القوات اللبنانية من خلال محاولة اغتيال معنوية لوزيره سليمان أبوكميل من البوابة الفلسطينية.

وتساءل رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في تغريدة على موقعه على "تويتر" "ماذا تريد الممانعة من الحكومة ومن لبنان؟". وأضاف "التعطيل الكامل على ما يبدو والشلل وتحطيم القضاء على طريقة الجريصاتيات وتنصيب المحاكم العرفية". وتابع "غريب هذا النهج العبثي لكن لا عجب فهم يعيشون في عالمهم المعزول المغلق ويتصورون المؤامرات في كل مكان. على أي حال الله يهديهم لطريق الصواب والمنطق".

ويشير جنبلاط في تلميحاته إلى إصرار الحزب الديمقراطي بقيادة طلال أرسلان ومن خلفه حزب الله والتيار الوطني الحر على إحالة المتورطين في قضية قبرشمون إلى المجلس العدلي الذي ينظر في الجرائم الكبرى، ويتخذون من إعاقة انعقاد مجلس الوزراء للأسبوع الثالث على التوالي ورقة ضغط لفرض هذا الطرح الذي يرفضه بشدة كل من جنبلاط والحريري على السواء لإدراك الطرفين أن المسألة تتجاوز إحلال العدالة إلى محاولة ضربهما وإخضاعهما معا لتكريس هيمنة هذا المحور الذي تدعمه إيران على لبنان.

واقترح الزعيم الدرزي في وقت لاحق الأربعاء حلا لإنهاء أزمة قبرشمون بضم حادثة الشويفات التي سقط فيها الشاب علاء أبي فرج على يد عناصر تابعة للحزب الديمقراطي للنظر في القضيتين من قبل السلطات المختصة التي تقرر على إثر ذلك إحالة الملفين للمجلس العدلي. وتعود حادثة قبرشمون إلى 30 يونيو الماضي، حينما اصطدم موكب لوزير المهجرين بمجموعة من الغاضبين من أنصار الحزب التقدمي الاشتراكي كانوا يحتجون على زيارة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لجبل لبنان، ما أدّى إلى اشتباك بين الطرفين سقط خلاله اثنان من مرافقي الغريب قتلى، وهما من عناصر الحزب الديمقراطي.

وكادت أن تفجّر الحادثة فتنة درزية درزية في الجبل، لكن تحركات رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري نجحت في امتصاص فتيلها الأمني، بيد أن مفاعيلها السياسية لا تزال قائمة من خلال عرقلة جلسات مجلس الوزراء، إلى حين تسليم جنبلاط للمطلوبين وإحالتهم إلى المجلس العدلي.

> مصلحة حزب الله في السابق تقتضي تهدئة الجبهة الداخلية قدر الإمكان والابتعاد عن أي منغصات سياسية

وفي السابق كان حزب الله يتعاطى مع مثل قضايا قبرشمون وغيرها بمرونة، بل كان في كثير من الأحيان يعمد إلى تهدئة الحلفاء، وإيجاد حلول توافقية، ويربط مراقبون هذا التحول في سياسة الحزب بالمتغيرات على الساحة الداخلية والإقليمية، مشيرين إلى أن الظرفية هي المحدد الأساس لكيفية تعاطي الحزب ذلك أنه في السابق وخاصة مع انخراط الحزب في الأزمة السورية في العام 2013، كانت مصلحته تقتضي تهدئة الجبهة الداخلية قدر الإمكان والابتعاد عن أي منغصات.

واليوم الظرفية الداخلية والإقليمية تغيرت، فالحزب نجح في تعزيز نفوذه السياسي إلى جانب ترسانته المسلحة، فأصبح الفاعل رقم واحد على المسرح اللبناني.

ويلفت المراقبون إلى أن حزب الله تعامل مع الانتخابات النيابية الماضية على أنها مصيرية وحرص على تعزيز تموقعه على الخارطة النيابية داخل البرلمان، وكفلت له النتائج التي حققها وحلفاؤه في ذلك الاستحقاق موقعا متقدما في مجلس الوزراء.

وللمرة الأولى أصر الحزب على أن تكون له حقيبة وزارية أساسية (الصحة) رغم المعارضة الأميركية، والأهم بالنسبة له أن الغلبة العددية داخل المجلس هي لحلفائه، وبالتالي عمليا هو وضع يده على الحكومة وصار متحكما بها، ويتعمد اليوم والتيار الوطني الحر على ضرب صلاحيات رئاسة الحكومة الذي هو من نصيب السنة وتحويل دور رئيس الوزراء إلى مجرد موظف.

ولا يمكن قراءة إصرار الحزب على السيطرة على المشهد الداخلي في لبنان بعيدا عن الوضع الإقليمي والدولي عموما ذلك أنه مع صعود دونالد ترامب إلى الرئاسة في الولايات المتحدة وتبني الأخير نهجا راديكاليا في التعاطي مع سياسات إيران وأذرعها في المنطقة، بدا للحزب أنه من الضرورة تعزيز المظلة الداخلية.

وهذا التمشي لحزب الله تكرس خاصة مع انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الموقع في العام 2015 مع طهران وما استتبعه من فرض عقوبات اقتصادية مشددة على إيران، طالته هو أيضا بوتيرة ملفتة في الفترة الأخيرة.

ويستشعر الحزب وطأة الوضعين الإقليمي والدولي الضاغطين عليه وعلى حليفته، وبالتالي يعتقد أن من الضروري تفعيل تلك القاعدة "من ليس معي فهو ضدي" وترى قيادات الحزب أن منطق أنصاف المواقف أو الرمادية لم يعد من الممكن السماح به وعليه فإنه يرجح أن يصعد حملته ضد جنبلاط كما الحريري.

ويلفت المراقبون إلى أنه بغض النظر عن مآلات قضية قبرشمون والتي يرجح أن تنتهي قريبا في ظل وجود ملفات ضاغطة اقتصاديا تتطلب انعقاد جلسات مجلس الوزراء، لكن الواضح أن حزب الله ليس بوارد التراجع عن سياسته الصدامية بغية إضعاف الأطراف المقابلة.

حينما تختلط الحسابات الداخلية بالصراعات الإقليمية

# قرار ملكي مفاجئ بإقالة رئيس هيئة الأركان الأردني

عمان - عين العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، الأربعاء، اللواء يوسف الحنيطي رئيسا لهيئة الأركان المشتركة خلفا للفريق الركن محمود فريحات الذي أُحيل على التقاعد، في قرار فاجأ الرأي العام الداخلي والعديد من المتابعين للشأن الأردني.

والحنيطي لواء طيار شغل منصب قائد سلاح الجو الملكي منذ صدور الإرادة الملكية السامية بتعيينه بتاريخ 2016-12-22. وبتعيينه رئيسا لهيئة الأركان المشتركة يكون أول قائد للجيش من مرتبات سلاح الجو.

وتزامن القرار الملكي مع استقبال الفريق الركن المقال محمود فريحات لرئيس هيئة الأركان الكوسوفي الفريق رحمن راما في مقره بالقيادة العامة لبحث تطوير العلاقات العسكرية الثنائية، ما يؤشر على أنه لم يكن على علم بوجود نية لإحالته على التقاعد.

وكان الملك عبدالله الثاني قد عاد هذا الأسبوع من إجازة خاصة قضاها في الولايات المتحدة. وعلى خلاف العادة توجه الملك مباشرة ودون الحراسة المعتادة ومرافقة رئيس هيئة الأركان إلى مسجد الحسيني الكبير، أعرق مساجد العاصمة عمان، الذي تعرض لحريق الأسبوع الماضي.

وعادة ما يتوجه العاهل الأردني عقب عودته من زيارات خارجية (خاصة أو عمل) إلى مقر القيادة العامة للجيش وهو ما لم يتم هذه المرة.

وتبدو عودته مثيرة للانتباه لجهة أن إجازته كانت قصيرة زمنيا مقارنة بالسابق والتي تتجاوز في معظم الأحيان الشهر، فضلا عن ظهور تغير في هيئته حيث أطلق لحية وتخلى عن هيئته الرسمية الأمر الذي أثار جدلا لا يزال مستمرا على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويرى العديد أن عودة الملك وإقالة فريحات مؤشر سلبي عن تطورات جرت بعيدة عن الأضواء، خاصة وأنه برز في الفترة الماضية صعود واضح لدور رئيس هيئة الأركان المقال والذي تجاوز البعد العسكري للاجتماعي والسياسي.

ويحظى فريحات وهو من مواليد جرش 1960 بمكانة خاصة لدى الشارع الأردني الذي لم يبد أي تبرم من صعود الأخير وتطرقه لقضايا وملفات بعيدة عن المهام الموكولة إليه، على خلاف ما يثيره وزير الداخلية العائد سلامة حماد من انتقادات.

وفي مقابل المتفاجئين بإقالة فريحات الذي تم تعيينه في منصب رئاسة هيئة الأركان في 2 أكتوبر 2016، فإن آخرين يرون أن هذه الإقالة تبدو طبيعية وتندرج في سياق عملية إعادة ترتيب البيت الداخلي التي بدأت قبل أشهر بالديوان الملكي ثم إدارة المخابرات العامة، في إطار الاستعداد لمواجهة التحديات التي تهدد الوضع في المملكة.

وقبل الديوان الملكي الأردني في 23 أبريل الماضي استقالة عدد من كبار المستشارين وكبار موظفيه، مع تعيين مستشارين جدد للملك عبدالله الثاني. وبحسب وكالة "بترا" الرسمية في المملكة، جاءت هذه التغييرات في إطار إعادة الهيكلة بالديوان.

وفي مايو الماضي صدر أمر بإحالة اللواء عدنان الجندي من إدارة المخابرات العامة الأردنية إلى التقاعد، وتعيين اللواء أحمد حسني حسن خلفا له.

وجاءت في نص إقالة الجندي، جملة من الإيحاءات عن خيانة أمانة وخذلان، ما فتح باب التأويلات على مصراعيه آنذاك.

# أنقرة ترفض المقترحات الأميركية بشأن المنطقة الآمنة في شمال سوريا

دمشق - قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الأربعاء إن الاقتراحات الأميركية الجديدة المتعلقة بالمنطقة الآمنة في شمال سوريا لا ترضي تركيا، مضيفا أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن لأن صبر أنقرة قد نفد.

وتشعر تركيا بالغضب من الدعم الأميركي لقوات سوريا الديمقراطية التي تقودها وحدات حماية الشعب الكردية التي تصنفها أنقرة منظمة إرهابية.

وقامت تركيا في الفترة الأخيرة بإرسال حشود عسكرية إلى الحدود مع سوريا ملوحة بشن عملية عسكرية شرق الفرات في حال لم تستجب الإدارة الأميركية لمطالبها، في علاقة بالمنطقة الآمنة التي كان طرحها الرئيس دونالد ترامب كحل وسط بين الأكراد وتركيا عقب إعلانه في ديسمبر الماضي سحب القوات الأميركية من الأراضي السورية.

وزار المبعوث الأميركي الخاص لسوريا جيمس جيفري أنقرة هذا الأسبوع لإجراء محادثات بشأن تفاصيل المنطقة الآمنة الموعودة. وخلال مؤتمر صحافي في أنقرة الأربعاء قال وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو إن البلدين لم يتفقا على مدى عمق المنطقة ومن ستكون له السيطرة عليها وما إذا كان سيتم إخراج وحدات حماية الشعب بالكامل منها.

مولود جاويش أوغلو

لدينا انطباع بأنهم (الأميركيون) يريدون الدخول بعملية مماطلة

وأوضح جاويش أوغلو "لدينا انطباع بأنهم يريدون الدخول في عملية مماطلة هنا مثلما حدث في منبج"، في إشارة إلى خارطة طريق اتفق عليها في العام الماضي لإخراج وحدات حماية الشعب من البلدة الواقعة في شمال سوريا.

وأضاف "ينبغي أن نتوصل إلى اتفاق بشأن المنطقة الآمنة في أقرب وقت ممكن لأن صبرنا نفد". وقال أيضا إن اجتماع مسؤولين من الجيش الأميركي مع قائد بوحدات حماية الشعب الكردية الاثنين، وهو اليوم نفسه الذي أجرى فيه جيفري محادثات في وزارة الخارجية، يشير إلى أن واشنطن لا تتعامل بنية صادقة.

وكان الوزير التركي قد صرح الاثنين أنه إذا لم يتم إنشاء المنطقة الآمنة في شمال سوريا وإذا استمرت التهديدات ضد تركيا فسوف تبدأ أنقرة عملية عسكرية شرقي نهر الفرات، وهي خطوة هددت أنقرة باتخاذها في ما سبق.

ويخشى الأكراد من أن تقدم على تنفيذ تهديدها مستغلة انشغال الغرب والولايات المتحدة بالصراع مع إيران، وما يزيد من مخاوفهم كم التعزيز العسكري الذي استقدمته أنقرة إلى الحدود السورية، حيث أنه ليس متوقعا أن يكون هذا الحشد موجها لمناصرة الجماعات الجهادية في إدلب وضواحيها ضد روسيا.

وتتعاون أنقرة مع روسيا وإيران المتحالفتين مع الحكومة السورية من أجل تشكيل لجنة دستورية وهي خطوة طال انتظارها في الجهود المتعثرة لإنهاء الحرب الأهلية في البلاد.

وردا على سؤال بشأن تفاصيل اتصال هاتفي في الآونة الأخيرة مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قال جاويش أوغلو إنه قد يتم الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية في الأيام القادمة.

ويرى متابعون أن التحركات التركية المكثفة على الحدود السورية تزامنت مع كشف الولايات المتحدة عن محادثات متقدمة مع الدول الأوروبية الحليفة لإرسال قوات برية إلى شمال سوريا لتخلف قواتها هناك.

وسبق أن صرح جيفري بأن دولا أوروبية وافقت مبدئيا على القيام بهذه الخطوة، وسط تسريبات بأن من بين هاته الدول فرنسا وبريطانيا اللتان سبقا وأبدتا تحفظات على هذه المسألة.

وتخشى تركيا من أن يؤدي تكريس نفوذ الأكراد في الشمال السوري إلى تهديد وجودي لأمنها في المستقبل، خاصة وأنها تعاني في داخلها من نزعة كردية انفصالية يقودها حزب العمال الكردستاني الذي يقبع قائده عبدالله أوجلان منذ سنوات في سجن انفرادي في جزيرة إيمرالي.

# التحالف المدني في السودان يمنح الجبهة الثورية مقعدين في المجلس السيادي

أديس أبابا - كشفت تسريبات الأربعاء أن قوى الحرية والتغيير توصلت إلى اتفاق مع الجبهة الثورية يقضي بحصول الأخيرة على مقعدين في المجلس السيادي الذي سيتولى إدارة المرحلة الانتقالية في السودان.

وكانت الجبهة الثورية قد أعلنت عن تحفظات لها على الاتفاق السياسي الموقع بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير التي تمثل الحراك الشعبي يتضمن تقاسم السلطة.

وجرت على مدار الأيام الماضية مفاوضات بين قوى الحرية والتغيير والجبهة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، للتوصل إلى صيغة توافقية، خاصة وأن الأخيرة ربطت موافقتها على الاتفاق بجملة من المطالب بينها إشراكها في إدارة المرحلة الانتقالية.

وكانت الجبهة الثورية قد طالبت في مباحثات أديس أبابا بثلاثة مقاعد في المجلس السيادي من جملة المقاعد المخصصة للمدنيين، الأمر الذي قوبل بالرفض من قوى الحرية والتغيير، ليتم في النهاية التوصل إلى توافق بشأن منحها مقعدين، على أن يكون نصيب قوى الحرية والتغيير من الشخصيات التي تمثل الأقاليم السودانية، دون اعتبار لأي انتماءات سياسية.

ووفق التسريبات فقد اتفق الطرفان أيضا على تسمية رئيس وزراء واحد لإدارة الفترة الانتقالية، على أن يبدأ مهامه خلال شهر.

وعلى ضوء الاختراق الذي جرى من المتوقع أن يتم التوقيع على الإعلان الدستوري في السودان في الأيام القليلة المقبلة، وسط بعض الترجيحات التي تفيد بأن التوقيع سيجري الأحد المقبل ما لم يحدث طارئ.

ووقع المجلس العسكري وقوى التغيير الأسبوع الماضي بالأحرف الأولى اتفاق "الإعلان السياسي". ونص الاتفاق، في أبرز بنوده على تشكيل مجلس للسيادة (أعلى سلطة بالبلاد)، من 11 عضوا، 5 عسكريين يختارهم المجلس العسكري و5 مدنيين تختارهم قوى التغيير، تضاف إليهم شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين.

وأعلنت "الجبهة الثورية"، في وقت سابق رفضها للاتفاق، باعتباره "لم يعالج قضايا الثورة"، و"تجاهل أطرافا وموضوعات مهمة".

وتضم الجبهة ثلاث حركات مسلحة، هي "تحرير السودان" برئاسة أركو مناوي (تقاتل الحكومة في إقليم دارفور/غرب)، والحركة الشعبية/قطاع الشمال، بقيادة مالك عقار (تقاتل الحكومة في ولايتي جنوب كردفان/جنوب، والنيل الأزرق/جنوب شرق)، والعدل والمساواة، التي يتزعمها جبريل إبراهيم، وتقاتل في إقليم دافور/غرب.